الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/301
10 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ ومتابعة الاتفاقات الرئيسية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء بشأن التنمية

تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	معلومات أساسية	١ - ٦	٣
ثانيا -	التطورات منذ عام ١٩٩٦: استكمال	٧ - ٣٨	٥
	ألف - النمو الإجمالي	٧ - ١٢	٥
	باء - البعد الاجتماعي: خفض الفقر، ومجالا التعليم والصحة	١٣ - ١٦	٦
	جيم - المسائل المالية: تدفقات رأس المال، والمعونة، والدين	١٧ - ٢٩	٧
	دال - مسائل التجارة	٣٠ - ٣٨	١١

* A/53/150.

081098 081098 98-25675

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثالثا -	التحديات الثنائية للعولمة والنمو	٣٩ - ٤٥	١٣
رابعا -	أقل البلدان نموا	٤٦ - ٦٣	١٥
	ألف - الأداء الاقتصادي	٤٦ - ٥١	١٥
	باء - تدفقات الموارد الخارجية	٥٢ - ٥٣	١٧
	جيم - الدين الخارجي	٥٤ - ٥٨	١٨
	دال - أثر العولمة على أقل البلدان نموا	٥٩ - ٦٣	١٩
خامسا -	التطلع إلى الألف سنة المقبلة	٦٤ - ٦٩	٢٠
سادسا -	دور منظومة الأمم المتحدة	٧٠ - ٩٠	٢٢

أولا - معلومات أساسية

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة، المعقودة عام ١٩٩٠ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، كاستجابة لتوقف التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلدان نامية كثيرة خلال الثمانينات. ووفقا للإعلان "فإن التحدي الأهم في التسعينات هو تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلدان النامية، مما يقتضي استمرار نمو الاقتصاد العالمي وتهيئة ظروف خارجية مواتية. وينبغي معالجة هذا التحدي الرئيسي في سياق الترابط والتكامل المتزايدين في الاقتصاد العالمي"[١].

٢ - وفي فترة لاحقة من العام ذاته، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٢]. وتضمنت الاستراتيجية الإنمائية الدولية مبادئ كثيرة من الإعلان. كما استهدفت هي أيضا "كفالة جعل التسعينات عقدا للتنمية المعجلة في البلدان النامية وللتعاون الدولي المعزز". وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لم تسع الى تحديد "أهداف قطاعية شاملة مترابطة يتعين على البلدان النامية أن تحققها ككل"[٣]، فقد ذكرت على وجه التحديد أن "معدل نمو مطردا بنسبة ٧ في المائة من شأنه أن يوفر الشروط اللازمة لتحول حقيقي في الاقتصاد..."[٤] كما عالجت كذلك الكثير من الاهتمامات الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة - بما في ذلك، على سبيل المثال، تحسين صحة النساء والأطفال واتخاذ تدابير خاصة بشأنهم - وابرزت ستة غايات مترابطة فيما بينها وهي[٥]:

(أ) تسارع معدل النمو الاقتصادي بشكل بارز في البلدان النامية؛

(ب) عملية تنمية تستجيب للاحتياجات الاجتماعية، وتتوخى الحد من الفقر المدقع بشكل ملموس، وتشجع تنمية الموارد البشرية والمهارات واستخدامها، وتكون سليمة من الوجهة البيئية وقابلة للإدامة؛

(ج) تحسين النظم الدولية المتعلقة بالشؤون النقدية والمالية والتجارية من أجل دعم عملية التنمية؛

(د) تهيئة جو من القوة والاستقرار في الاقتصاد العالمي، وتوفير إدارة سليمة للاقتصاد الكلي على الصعيدين الوطني والدولي؛

(هـ) تعزيز التعاون الإنمائي الدولي بشكل حاسم؛

(و) بذل جهد خاص لمعالجة مشاكل أقل البلدان نموا، وهي أضعف البلدان النامية.

٣ - وأجرت الجمعية العامة في العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٤ تقييمين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذين القرارين[٦]. وطُلب متابعة هذين التقييمين المبدئيين[٧]. وفي عام ١٩٩٤، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا شاملا وتحليليا بغرض القيام في عام ١٩٩٦ باستعراض وتقييم لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات المتعلقة بالإعلان وبالاستراتيجية الإنمائية الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص للالتزامات التي لم تنفذ بصورة كاملة، وأن يحدد العقبات التي تعترض هذا التنفيذ[٨].

٤ - وانتهى ذلك التقرير (A/51/270)، في جملة أمور، الى أنه منذ اعتماد الإعلان والاستراتيجية، وفي الوقت الذي زادت فيه البلدان من تعميق صلاتها الاقتصادية العالمية، يبدو أن ثمة اتفاقا متناميا في الآراء فيما يتعلق بما يشكل استراتيجية تنمية اقتصادية 'ملائمة'"، فضلا عن الشروط الضرورية وإن كانت غير كافية لإنجاح التنمية (الفقرة ١١٨). وفي الواقع، إن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي الطويل الأجل هي عوامل متعددة الوجوه، وما زال من اللازم دراسة الدرجة "الصحيحة" للتدخل في السياسات العامة لتشجيع زيادة الإنتاجية. وذكر التقرير كذلك أن كل من المؤتمرات العالمية التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة قد أسفر عن اتفاق دولي في الآراء بشأن الاستراتيجيات المتصلة بالمجال المحدد لاهتمام المؤتمر، وحدد مجموعة كبيرة من تدابير وإجراءات الدعم المختلفة. وبسبب الصلات الوثيقة المتبادلة بين قضايا التنمية كان هناك تكامل وتعاضد كبيرين بين نتائج المؤتمرات والاستراتيجية الإنمائية الدولية. وأظهرت تلك المؤتمرات مجتمعة حدوث تلاق متزايد في الآراء على الصعيد الدولي بشأن عناصر التنمية، مما أدى الى صقل كل من الإعلان والاستراتيجية وتعزيزهما (الفقرة ١٢٢).

٥ - وفي عام ١٩٩٦، واستجابة لهذا التحليل، فإن الجمعية العامة تسليما منها بضرورة تعزيز تنفيذ الإعلان والاستراتيجية الإنمائية الدولية في السنوات المتبقية من التسعينات بما يضمن أن يكون العقد في الحقيقة عقدا للتنمية المتسارعة طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والخمسين تقريرا مرحليا آخر عن تنفيذ الإعلان والاستراتيجية الإنمائية الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص لعلاقتهما بالاتجاهات الإنمائية والخبرات المستجدة بشأن الاستراتيجيات الإنمائية وتوافق الآراء بصددها[٩]. وقد أعد هذا التقرير استجابة لهذا الطلب.

٦ - ومنذ نصف العقد، بدت هناك، ثلاثة تطورات بارزة الى حد كبير، تمثلت الأولى منها في الاتجاه نحو عولمة متنامية، والثانية في تحسن النمو الاقتصادي في عدد من أقل البلدان نموا خلال الفترة من عام ١٩٩٥ الى ١٩٩٧؛ بينما تمثلت الثالثة في العواقب الناجمة عن الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧.

ثانيا - التطورات منذ عام ١٩٩٦: استكمال

ألف - النمو الإجمالي

٧ - بحلول عام ١٩٩٤، خرج الاقتصاد العالمي من الانتكاس الذي أصابه في أوائل التسعينات. وفي عام ١٩٩٧، وبالرغم من بداية الأزمة المالية الآسيوية، ازداد الناتج العالمي بنسبة ٣ في المائة تقريبا. وإضافة الى ذلك، وللمرة الأولى، خلال العقد، ازداد الناتج الإجمالي لمجموعات البلدان الرئيسية الثلاث - البلدان المتقدمة النمو، والنامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية.

٨ - ومع ذلك، غيرت الأزمة المالية الآسيوية تماما من الآمال المرتقبة بالنسبة للبلدان النامية في الأجل القريب وربما في الأجل البعيد. ومن المتنبأ به أن ينمو الناتج العالمي في عام ١٩٩٨ بنسبة اقصاها ٢,٥ في المائة، أي تقل عنها في عام ١٩٩٧ بأكثر من نصف نقطة. وإضافة الى هذا، كانت البلدان النامية هي الأشد تضررا من الأزمة.

٩ - ومما يثير القلق الى أقصى حد أن المناخ الاقتصادي الدولي قد غدا أقل ملاءمة بالنسبة لمعظم البلدان النامية. وانخفضت أسعار النفط وسلع أساسية كثيرة. وعلاوة على ذلك، تأثرت الصادرات الى الأسواق الآسيوية التي تميزت بالدينامية فيما سبق وذلك لأن هذه الاقتصادات خفضت من الواردات من جراء عمليات التكيف التي قامت بها. ونظرا للتخوف الحالي الذي يسود الأسواق المالية فيما يتعلق بسلامة الاقتصادات الناشئة، ارتفعت تكاليف الاقتراض. وفي الواقع فإن تراجع الاستثمارات في عدد من البلدان، قد يكون له آثار بعيدة الأجل على الاحتمالات الإنمائية المرجوة لها.

١٠ - وفي الوقت الذي استطاعت فيه اقتصادات البلدان النامية الإبقاء على زخم نموها في العامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧، من المتوقع أن تقل نسبة النمو في عام ١٩٩٨ عن ٤ في المائة. ويظهر بطء النمو بأكبر درجة في شرق وجنوب شرق آسيا. وفي الواقع، ضعُف الطلب المحلي في هذه الاقتصادات بحلول نهاية عام ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك. ترافق انكماش الأنشطة الاقتصادية مع ضغط شديد للواردات، وبشكل رئيسي السلع الانتاجية والمدخلات الوسيطة. ويشكل ارتفاع البطالة ارتفاعا حادا في عدد من البلدان في آسيا، اتجاها من المتوقع أن يزداد سوءا بسبب موجة إنهاء الخدمة التي تعزى الى برامج تقليص حجم الشركات وضغط النفقات المالية.

١١ - وقد اعتمدت عدة حكومات آسيوية سلسلة من تدابير التكيف الحاد، تدعمها التزامات بمساعدة مالية دولية ضخمة تحت رعاية صندوق النقد الدولي. وشملت هذه البرامج سياسات نقدية ومالية تقييدية، وتعزيز للقطاع المالي وإجراء إصلاحات هيكلية. بيد أن ما يثير القلق هو مدى إعاقة جميع هذه المسكنات للجهود الإنمائية الطويلة الأجل لهذه البلدان وغيرها من البلدان النامية.

١٢ - وفي غضون ذلك، تأثرت اقتصادات بلدان نامية أخرى أو أنها ستتأثر بدرجات متفاوتة بالعواقب الناجمة عن الأزمة الآسيوية[١٠]. وهكذا، يبدو أن الآثار الحصرية للأزمة المالية الآسيوية لم تدع أي جزء من العالم النامي دون أن تمسه بشكل أو بآخر. ويجري استعراض للسياسات العامة - بل وإنه يجري عكس اتجاهها في بعض الأحيان - وذلك في ضوء الأزمة. وما يثير القلق مع اقتراب الألفية التالية هو مدى إمكانية احتواء هذه الصدمات بمزيج صحيح من السياسات العامة المحلية والدولية، ومعرفة التكاليف فيما يتعلق بالآمال المرتقبة.

باء - البعد الاجتماعي: خفض الفقر، ومجالا التعليم والصحة

١٣ - يمثل خفض الفقر هدفا رئيسيا من أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية. وفي المدى القريب يتوقف مدى انتشار الفقر، الى حد بعيد، على معدل نمو الاقتصاد وحالة البطالة والتضخم والسياسات العامة الحكومية. وفي المدى البعيد، يشكل النمو الاقتصادي الإجمالي وتوزيع الدخل أهم العوامل المحددة وفقا لما تشهد به تجربة عدد من البلدان الآسيوية. كما طرأ انخفاض طفيف على نسبة انتشار الفقر في أمريكا اللاتينية خلال النصف الأول من التسعينات. ومع ذلك، تواصل ازدياد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الفقر في المنطقة، حيث وصل عددهم الى ٢٠٠ مليون شخص في عام ١٩٩٤. وبالمثل، خفضت البلدان الواقعة في أفريقيا ذات معدلات النمو السريعة للناتج المحلي الإجمالي، من قبيل بوتسوانا وتونس وموريشيوس، من نسبة انتشار الفقر. بيد أن التقدم هو أقل وضوحا في الاقتصادات التي لم تسجل سوى نمو معتدل ولفترة محدودة من الزمن. وكان للنمو المتواصل في جنوب آسيا لغاية عام ١٩٩٨ أثر مشجع على مستويات الفقر في المنطقة. ومع ذلك، لا يزال الفقر ثقيلا في منطقة يعيش فيها اليوم ما يقارب ٤٠ في المائة من فقراء العالم، مع أن عدد سكانها لا يشكل سوى ربع عدد سكان العالم تقريبا.

١٤ - وبينما تتواصل الجهود الدؤوبة التي تبذلها معظم البلدان النامية لتعليم أطفالها، ما فتئت الجهود المبذولة لتعليم الكبار محدودة. ومع ذلك، تبين التقديرات أن معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة في البلدان النامية ككل قد ارتفع من ٦٣ في المائة في عام ١٩٨٥ الى ما يزيد عن ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٥. وازداد المعدل عند النساء بسرعة أكبر، إلا أنه لا يزال أقل منه في الرجال بدرجة كبيرة. وتبلغ المعدلات أعلى مستوى لها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واقتصادات بلدان شرق آسيا. وحدثت أسرع الزيادات في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والدول العربية.

١٥ - وإضافة الى ارتفاع مستويات التعليم، كان هناك تحسن في صحة السكان في العالم النامي خلال السنوات الحديثة، على الرغم من استمرار انخفاض المعدلات في حالات كثيرة. وفي بعض الحالات لا سيما في أفريقيا - حيث تحسن العمر المتوقع تحسنا طفيفا في معظم البلدان، بالرغم من الركود الاقتصادي الذي ساد في أوائل التسعينات - نجد أن الحالة الصحية مروعة. وتتسم بانخفاض فرص التوصل الى الرعاية الصحية، انخفاض العمر المتوقع. وفي الواقع، إن الغالبية العظمى من وفيات العالم من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هي من أفريقيا[١١].

١٦ - وقد خطت جميع البلدان النامية فيما عدا بلدان قليلة خطوات كبيرة نحو خفض معدل وفيات الأطفال. ومع ذلك، ثمة وجه يثير الدهشة هو تباين هذه المعدلات. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تتراوح المعدلات بين ١٥ (لكل ٠٠٠ ١ مولود حي) في شيلي الى ما يقارب ١٠٠ (لكل ٠٠٠ ١ مولود حي) في بوليفيا وهايتي.

جيم - المسائل المالية: تدفقات رأس المال، والمعونة، والدين

١٧ - يرتكز تزايد العولمة على تزايد التدفقات المالية عبر الحدود، التي أصبحت منتشرة الى حد بعيد منذ بداية العقد. وقد ازداد مجموع تدفقات الموارد الى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية زيادة كبيرة منذ عام ١٩٩٠ - من ٩٨ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى ٣٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٧، أي نحو ١٧ في المائة في السنة. وزادت التدفقات الخاصة، بوصفها أحد مكونات هذه التدفقات، بمعدل يقرب من ٣٠ في المائة في السنة خلال هذه الفترة. ومع هذا، انخفض التمويل الإنمائي الرسمي - من ٥٦,٤ بليون دولار الى ٤٤,٢ بليون دولار[١٢].

١٨ - وبقيت أنماط تدفق الموارد الطويلة الأجل، قبل حدوث الأزمة المالية الآسيوية، مماثلة، على نحو ملحوظ، للأنماط التي وردت في التقرير السابق. وعلاوة على ذلك، وكما كان الحال عليه في منتصف العقد، مثلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصدر الأكبر لتمويل البلدان النامية ككل في عام ١٩٩٧. ولكن الكثير قد تغير، منذ منتصف عام ١٩٩٧، حيث واصلت الصدمات الثانوية التي خلفتها الأزمة المالية الآسيوية التغلغل في الاقتصاد العالمي وفي عكس الاتجاهات السابقة[١٣].

١٩ - ومنذ النصف الثاني لعام ١٩٩٧، نشأت "أزمة ثقة" حين اتخذت البلدان المتضررة تدابير ترمي لتثبيت عملاتها ولتخفيض طلبها على التحويل الأجنبي. وعندئذ أيضا برزت مسائل مؤسسية من قبيل الحاجة الى الشفافية في الأسواق المالية والى أن تجري إدارة المؤسسات المالية والإشراف عليها بشكل سليم يتسم بالتعقل والإصلاحات في هذه الميادين، بما في ذلك إعادة النظر في السرعة المرغوبة لتحرير الحسابات الرأسمالية. ووضع طرائق جديدة للمراقبة، ستترتب عليها آثار يستمر ظهورها الى وقت بعيد في الألفية القادمة[١٤].

٢٠ - ولقد وصلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى البلدان النامية ما يقدر بمبلغ ٨٥ بليون دولار في عام ١٩٩٧ - أي خمسة أضعاف المستوى الذي وصلت إليه في عام ١٩٩٠[١٥]. ولكن عام ١٩٩٧ شهد توقفا مؤقتا في هذا الاتجاه الصاعد، لا سيما في شرق آسيا، حيث كانت التدفقات مساوية تقريبا للتدفقات في عام ١٩٩٦. وقد قابل هذا الانخفاض ارتفاع في التدفقات الى أمريكا اللاتينية، الذي عزي الى عدة عوامل - أبرزها، التحول الى القطاع الخاص، وتحسين الأداء الاقتصادي ومواصلة تحرير التجارة.

٢١ - ومع ذلك، ما زالت هذه التدفقات مركزة تركيزا شديدا، حيث تلقت أعلى ١٠ بلدان نامية من البلدان المتجهة إليها التدفقات في عام ١٩٩٧ نسبة ٧٢ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقدمة الى كافة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وكان الرقم المماثل في عام ١٩٩١، ٧١ في المائة. وكذلك لم يحصل هناك تغير كبير فيما يتعلق بالبلدان المتلقية. فلقد بقيت سبعة بلدان من البلدان العشرة هي نفسها في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧ على حد سواء (انظر الجدول ١).

الجدول ١ - البلدان النامية العشرة المتلقية لأكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، ١٩٩١-١٩٩٧

(بلايين الدولارات)

١٩٩١		١٩٩٧	
المكسيك	٤,٧	الصين	٣٧,٠
الصين	٤,٣	البرازيل	١٥,٨
ماليزيا	٤,٠	المكسيك	٨,١
الأرجنتين	٢,٤	اندونيسيا	٥,٨
تايلند	٢,٠	ماليزيا	٤,١
فنزويلا	١,٩	الأرجنتين	٣,٨
اندونيسيا	١,٥	شيلي	٣,٥
البرازيل	١,١	الهند	٣,١
تركيا	٠,٨	فنزويلا	٢,٩
نيجيريا	٠,٧	كولومبيا	٢,٧
نصيب البلدان الواردة أعلاه كنسبه مئوية من الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لجميع الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية:	٧١,٩ ٪		٧٠,٩ ٪

المصدر: البنك الدولي.

٢٢ - وتحصل أغلب الاقتصادات المنخفضة الدخل - وخاصة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى - على قليل من هذه الأموال. وبذلك، حصلت اقتصادات شرق آسيا والمحيط الهادئ على ٤٤ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٧، وحصلت اقتصادات أمريكا اللاتينية على ٣٥ في المائة من هذا المجموع، بينما حصلت البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نسبة تتراوح بين ٢ في المائة و ٢,٥ في المائة فقط.

٢٣ - وانخفض تمويل التنمية الرسمية بصورة حادة منذ بداية العقد، في مقابل الزيادة الكبيرة في الاستثمار المباشر (انظر الجدول ٢). وانخفض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الآتية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أدنى معدل مسجل منذ اعتمدت الأمم المتحدة، في عام ١٩٧٠، هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، كجزء من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني"[١٦]. وفي عام ١٩٩٧، كانت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية ٠,٢٢ في المائة فقط من الناتج القومي الإجمالي الموحد لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية. وما هو أسوأ من ذلك، أن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الموجهة إلى البلدان المنخفضة الدخل انخفضت خلال التسعينات، من ٤٥ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٦[١٧].

الجدول ٢ - صافي التدفقات الرسمية لأموال التنمية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ١٩٩٠-١٩٩٧

(بلايين الدولارات)

	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
التمويل الإنمائي الرسمي	٥٦,٤	٥٤,٠	٣٤,٧	٤٤,٢
منه:				
التساهلي	٤٣,٩	٤٥,٤	٤٠,١	٣٧,٣
غير التساهلي	١٢,٥	٨,٦	٥,٥-	٦,٩

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية ١٩٩٨، تحليل وجداول موجزة، الصفحة ٥٠ من النص الإنكليزي، الجدول ٣-١؛ الأرقام الخاصة بعام ١٩٩٧ أرقام أولية.

٢٤ - وفي مواجهة ندرة التدفقات، وجهت الحكومات المانحة، في الآونة الأخيرة، قدرا كبيرا من الاهتمام إلى الأوجه الأكثر فعالية للاستفادة من هذه المعونة. فمنذ ٥٠ عاما، كان واضعو نظريات التنمية يركزون الاهتمام، بشكل يكاد يكون حصريا، على الهدف المتمثل في زيادة الناتج القومي الإجمالي، مع اعتبار تراكم رأس المال أهم متطلبات النمو. وكان تقديم المعونة يعتبر مساهمة في تراكم رأس المال (البشري والمادي

على السواء). غير أن النظرة الحالية إلى التنمية تعتبر أوسع نطاقا، بل أنه من المُسلَّم به عموما أن تراكم رأس المال شرطا أساسيا، وإن كان غير كافيا، للنمو.

٢٥ - وفي هذا السياق، يوجه كثير من الاهتمام إلى السياسات الحكومية، وعلى وجه التحديد، إلى ضرورة وجود "بيئة مستقرة وموثوقة للسياسات، واقتصاد مفتوح، قادر على التنافس، وقطاع عام محدد التركيز"[١٨]. وبذلك، فإن المعونة لها تأثير إيجابي على النمو في البلدان النامية ذات السياسات المالية والنقدية والتجارية السليمة. ومن جهة أخرى، فإن المعونة لا تؤثر على النمو، مع وجود سياسات ضعيفة[١٩]. وقد دفع التسليم المتزايد بأهمية البيئة الأساسية للسياسات المانحين إلى تركيز مزيد من الاهتمام على زيادة المعونة إلى "المتميزين بجودة الأداء".

٢٦ - ووضعت لجنة المعونة الإنمائية كذلك خطة استراتيجية للأهداف المقرر تحقيقها في البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، بدعم من المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك، تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، والقضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، وتخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين، وتخفيض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع، وعكس مسار الاتجاه الحالي نحو فقد الموارد البيئية.

٢٧ - وتعد معدلات الديون التي لا يمكن تحملها مشكلة أخرى من المشاكل التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية. ففي الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٧، زادت الديون الخارجية بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا. وقد زادت، في الواقع، بمبلغ يتجاوز ١٦٢ بليون دولار منذ منتصف العقد. وفي حين تمثل هذه الديون مشاكل بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، فإنها تعتبر عبئا استثنائيا بالنسبة لأفقر البلدان منها. وعلى سبيل المثال، توجد أعلى نسب للديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي وللديون الخارجية إلى الصادرات في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وفي أقل البلدان نموا. وتسليما بأن عددا كبيرا من أفقر البلدان النامية ما زالت تواجه أعباء لا يمكن تحملها من الديون، بدأت مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٢٨ - وقد صنف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ٤١ من الاقتصادات في فئة "البلدان الفقيرة المثقلة بالديون". ويوجد الجزء الأكبر من تلك البلدان في أفريقيا، وفي عام ١٩٩٦، كانت تمثل نحو ١٢ في المائة من مجموع ديون البلدان النامية، ونحو ٣ في المائة و ٥ في المائة فقط، على التوالي، من مجموع الناتج القومي الإجمالي والصادرات للبلدان النامية. ويتمثل الهدف الأساسي لمبادرة الدين في تخفيف أعباء الديون لهذه البلدان إلى مستويات يمكن خدمتها دون اللجوء إلى مزيد من إعادة الجدولة، في إطار برنامج إنمائي سليم[٢٠].

٢٩ - إن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا على نطاق المنظومة، التي بدأت في آذار/ مارس ١٩٩٦، تجمع بين جميع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، بغرض تحقيق أقصى تأثير ممكن لدعمها الموحد للجهود الإنمائية لأفريقيا ذاتها. والواقع أن ١١ بلدا أفريقيا حققت معدلات نمو اقتصادي بلغت ٦ في المائة أو أكثر في عام ١٩٩٧. ومعدل النمو هذا يحقق أو يتجاوز الهدف الذي حددته الجمعية العامة في برنامجها الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في عام ١٩٩١، الوارد في الجزء الثاني من مرفق قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، والذي أصبحت المبادرة الخاصة الأداة لتنفيذه[٢١].

دال - مسائل التجارة

٣٠ - زادت التجارة العالمية بخطوات مؤثرة منذ بداية هذا العقد: بنسبة ٦,٨ في المائة سنوية، تقريبا، في المتوسط، من حيث الحجم، بالمقارنة بنمو تقل نسبته عن ٣ في المائة سنويا في الناتج القومي الإجمالي، في الفترة نفسها. ففي النصف الأول من العقد، كانت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق وجنوب آسيا والصين التجار الأقوياء على صعيدي التصدير والاستيراد على السواء. وبينما واصلت اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذا النمط من القوة في النمو التجاري، حدث بطء في نمو الصادرات الآسيوية. وكان نمو الصادرات الأفريقية معتدلا. وبالنسبة لعام ١٩٩٨، يتباطأ نمو واردات البلدان النامية بشكل ملحوظ، وذلك نتيجة لعمليات التكيف لأزمة النقد الآسيوية وانتقال آثارها، بدرجة كبيرة.

٣١ - وعلى الأقل، من المؤكد أن حركة السلع والخدمات قد تيسرت منذ منتصف العقد، ويرجع كثير من الفضل في ذلك إلى اتفاقات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٢٢]، بما في ذلك، إنشاء منظمة التجارة العالمية، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقد حدث تحرير كبير في أعقاب الجولة. فانخفضت التعريفات الجمركية انخفاضا كبيرا في المتوسط (انظر الجدول ٣). غير أن متوسط التعريفات يمكن أن يكون خداعا. ويمكن أن تكون هذه الحواجز التعريفية وغير التعريفية بالغة الارتفاع في مجال منتجات محددة - مما يجعل دخول المصدرين إلى الأسواق صعبا للغاية.

الجدول ٣ - متوسط التعريفات الجمركية قبل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وبعدها

(نسبة مئوية)

	البلدان المتقدمة النمو	البلدان النامية	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	العالم
قبل جولة أوروغواي	٦,٢	٢٠,٥	٨,٦	٩,٩
بعد جولة أوروغواي	٣,٧	١٤,٤	٦,٠	٦,٥

المصدر: منظمة التجارة الدولية، Focus: Newsletter، أيار/ مايو ١٩٩٨.

٣٢ - ويمثل استمرار لجوء البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء إلى الحواجز غير التعريفية للتجارة عبئا يثقل التوسع المستمر للتجارة. ومن التدابير السائدة هنا، بصورة خاصة، تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية. وعلى سبيل المثال، كان هناك أكثر من ١٥٠ من تدابير مكافحة الإغراق سارية في الاتحاد الأوروبي ونحو ٣٠٠ منها في الولايات المتحدة الأمريكية حتى منتصف عام ١٩٩٧[٢٣]. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت البلدان النامية، بالمثل، الاستفادة بدرجة أكبر من وسائل "الانتصاف التجاري"[٢٤] المذكورة. وقد كانت البلدان النامية تمثل، في الواقع، أكثر من نصف إجراءات مكافحة الإغراق المبلغة إلى منظمة التجارة الدولية حتى عام ١٩٩٦[٢٥].

٣٣ - وتعتبر تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية وحتى نظام الحصص أشكالا من الحواجز غير التعريفية الشفافة إلى حد ما. وبالتالي فإن الكشف عن أغراضها ليس صعبا، وإن كان لا يسهل دائما قياس تأثيرها على الرفاه - عن طريق آثارها على الأسعار والنواتج وتدفقات التجارة. ولكن هناك أشكال أخرى من التدخل تعتبر أقل شفافية إلى حد بعيد لكنها تزداد قوة، ويندرج في إطارها عديد من النظم المتعلقة بمعايير الصحة أو السلامة، مثلا. وفي بعض الحالات، قد تشكل هذه وسيلة تمكن الحكومة من تقييد الواردات.

٣٤ - وقد كان المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في سنغافورة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بداية مرحلة جديدة في بيئة ما بعد جولة أوروغواي من حيث أنه عقدت التزامات قطاعية إضافية ملحوظة أثناء هذا الاجتماع أو عقبه. وتم الدخول في التزامات إضافية لربط معاملة البلدان المعفاة من الرسوم الجمركية بحلول عام ٢٠٠٠ (أو عام ٢٠٠٥ بالنسبة لبعض البلدان النامية) على أساس الدولة الأكثر رعاية بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والمنتجات الصيدلانية. وقدرت قيمة التجارة في هذه المنتجات في عام ١٩٩٦، بمبلغ يتجاوز ٥٠٠ بليون دولار (بلغت صادرات البضائع العالمية في تلك السنة ذاتها ٥ ١١٥ بليون دولار والصادرات العالمية من الخدمات التجارية ١ ٢٦٠ بليون دولار)[٢٦]. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، أبرم

الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي تضمن التزامات من المقرر بدء نفاذها في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ و ٢٠١٣[٢٧]. ختاما، تم إبرام اتفاق بارز لمنظمة التجارة العالمية لتحرير الوصول إلى أسواق الخدمات المالية العالمية، في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧[٢٨].

٣٥ - وتتضمن اتفاقات جولة أوروغواي كذلك "برنامج داخلي" يسمح بإجراء مفاوضات جديدة في بعض المجالات، مثل جولة جديدة من المفاوضات عن التجارة في الخدمات، من المقرر أن تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وكذلك عمليات تقييم للحالة في أوقات محددة في مجالات أخرى، مثل استعراض تنفيذ الاتفاق الخاص بالمنسوجات والملابس، المقرر إنجازه قبل نهاية عام ٢٠٠١.

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يكتسب عدد من القضايا الجديدة تماما أهمية وهي تظهر في المقدمة بصورة متزايدة في مناقشات منظمة التجارة العالمية. ومن هذه القضايا انتشار الترتيبات التجارية الإقليمية. وفي حين أن إنشاء الاتفاقات التجارية الإقليمية لايعتبر ظاهرة جديدة، فإن المناقشة حول ميزاتها وعوائقها مستمرة[٢٩]. غير أنه لا يمكن الوصول إلى نتيجة بديهية حول مسألة استفادة الاقتصاد من أحد الاتفاقات التجارية الإقليمية بعينه. بل إن الأمر يتوقف على نطاق أحكامه وتغطيتها، وطبيعة آلية التنفيذ فضلا عن الظروف الاقتصادية لكل عضو ومواقفه السياسية.

٣٧ - وقد أذن المؤتمر الوزاري لسنغافورة، في عام ١٩٩٦، بثلاثة أفرقة عاملة جديدة: وهي أفرقة معنية بالتجارة والاستثمار، وسياسة التنافس، والشفافية في المشتريات الحكومية. ودعا المؤتمر أيضا إلى العمل التمهيدي والتحليلي "حول تبسيط الإجراءات التجارية ..." أو تيسير التجارة. أخيرا، تجري مناقشة مسألة "معايير العمل الأساسية" بصورة متزايدة، وإن كانت تتسم بطابع جدلي. وقد رفض مؤتمر سنغافورة استخدام معايير العمل لأغراض حمائية.

٣٨ - ومع المقارنة، أصبحت بيئة التجارة منفتحة بشكل متزايد بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء - في أعقاب جولة أوروغواي. ويشهد بذلك النمو المؤثر في التجارة العالمية على مدى السنوات القليلة الماضية. غير أنه، في أعقاب الأحداث الأخيرة في آسيا، أصبحت الآثار المترتبة على الأزمة المالية الآسيوية في سياسات التجارة، في نهاية المطاف، موضع قلق مفهوم.

ثالثا - التحديات الثنائية للعولمة والنمو

٣٩ - منذ تقديم التقرير الأخير، استحوذ مصطلح "العولمة" على اهتمام المجتمع الدولي. وفي حين أن هذه العبارة تشير إلى ظاهرة معقدة، وتدل في الأغلب الأعم على الترابط المتنامي للاقتصادات - من خلال تزايد حجم المعاملات عبر الحدود وتنوعها، بما في ذلك السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا وبعض العمالة. وقد تشير العولمة كذلك إلى انتشار الشركات عبر الوطنية على نطاق العالم. وفي بعض الحالات،

يؤخذ المصطلح بمعنى أن إنتاج السلع قد زاد تنوعا، مع صناعة جزء من المنتج في موقع وجزء آخر في مكان مختلف.

٤٠ - وتشجع عدة جوانب من جوانب العولمة المذكورة في الكفاءة وتساهم بذلك في استخدام الموارد العالمية بأقصى قدر من الفعالية وفي الوصول بالناتج العالمي إلى حده الأمثل. غير أن مزايا العولمة بالنسبة لاقتصاد فردي تظهر من خلال فوائد زيادة الانفتاح على رفاه البلد؛ مما يشمل فوائد زيادة التجارة فضلا عن عمليات نقل التكنولوجيا الناجمة عن التجارة[٣٠].

٤١ - غير أن زيادة الانفتاح والنمو في التجارة العالمية معناه ظهور تحديات وأخطار جديدة بالنسبة للبلد، ولا يقتصر على المزايا فقط. وقد جرى تحديد عدد من هذه "التحديات والمخاطر"[٣١]، وأولها يمكن أن يسمى بخطر "التهميش".

٤٢ - وهكذا، في الوقت الذي كثيرا ما تجري فيه مناقشة العولمة كما لو كانت ظاهرة شاملة للجميع، فإن كثيرا من أجزاء العالم في الواقع، ما زالت مستبعدة من عملية العولمة. ويستبعد بصفة خاصة عدد كبير من البلدان النامية المنخفضة الدخل. وعلى سبيل المثال، فإن حصة أفريقيا من تجارة السلع العالمية في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ لم تصل إلا إلى حوالي ٢,٢ في المائة، وهو يمثل انخفاضا فعليا عن حصتها البالغة ٢,٧٥ في المائة في عام ١٩٩٠.

٤٣ - وقد ينطوي الشاغل الثاني على ما يجوز أن يُطلق عليه آثار العولمة "المزعزعة للاستقرار"، وبعبارة أخرى الخشية من أن يقترن النمو الناجم عن العولمة بعدم الاستقرار على نحو خطير. وقد أدت الأزمة المالية الآسيوية إلى تفاقم هذه الشواغل في ضوء آثار العدوى التي لحقت بعدد من البلدان النامية، ليس في آسيا فقط، التي تضررت بالرغم من كونها تنتهج سياسات محلية وخارجية تتسم بالكفاءة.

٤٤ - وينطوي شاغل آخر على ما يجوز أن يطلق عليه "التهرب". وهذا يعني الخشية من أن مشاكل كثيرة، لتدهور البيئة والمرض، سيجري ببساطة تجاهلها بدلا من التصدي لها بطريقة تعاونية. بيد أن الجهود المبذولة في بيئة عالمية لاتباع سياسة انعزالية ربما تكون باهظة التكلفة بالنسبة للبلد وتولد حججا قوية لتنسيق السياسات الدولية في مجالات معينة.

٤٥ - وهكذا، فإن العولمة، التي تعتبر مصطلحا مختصرا ميسورا للإشارة إلى اتجاهات معينة في ميدان الاقتصاد العالمي، هي مجرد مصطلح وصفي. والعولمة المتزايدة ليست وصفة طبية لتعزيز الرفاه العالمي، كما أنها ليست دواء ناجعا لجميع الأمراض. وبينما تعود العولمة بفوائد محددة فلها مخاطر أيضا، وأعظم تلك المخاطر هو أن العولمة قد تترك الأعضاء الأفقر والأضعف في نظام التجارة العالمية عند "نقطة الانطلاق". وبالإضافة إلى ذلك، فمن الواضح على نحو متزايد أن ضغوط العولمة تبدو أنها تبرز بصورة حادة الفوائد التي تجنى من السياسات المحلية الجيدة وكذلك تكاليف السياسات السيئة.

رابعا - أقل البلدان نموا

ألف - الأداء الاقتصادي

٤٦ - ما فتئت أقل البلدان نموا، التي تضم سكانا يبلغ مجموعهم قرابة ٦٠٠ مليون نسمة، تواجه أوجه جمود هيكلية كثيرة، واختناقات في البنية الأساسية، وتهديدا يتمثل في الديون المتزايدة، ومؤسسات ضعيفة. وقد انخفض مجموع نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٠,٩ في المائة سنويا في المتوسط في الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥. ومع ذلك، فقد كان عام ١٩٩٦ عاما استثنائيا: فقد نما نصيب الفرد من الناتج في أقل البلدان نموا حوالي ٢,٦ في المائة، وهو أعلى معدل في أكثر من عقدين (انظر الجدول ٤)؛ ولكن مبادلاتها التجارية ازدادت سوءا في عام ١٩٩٧ فقد تناقص معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٩ في المائة، مما يُشير إلى أن أقل البلدان نموا ما زالت ضعيفة من الناحية الهيكلية وعرضة لسرعة التأثر بالصدمات الخارجية. وعلاوة على ذلك ففي الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧ لم تستطع إلا سبعة بلدان، توجد كلها باستثناء بلد واحد في آسيا، الحفاظ على معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٣ في المائة أو أكثر.

الجدول ٤ - أقل البلدان نموا: مؤشرات مختارة، ١٩٩٠-١٩٩٧

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية للتغير السنوي)	-٠,٦	-٢,٣	-٢,٠	-١,٣	٠,٦	١,٥	٢,٦	١,٩
الصادرات من السلع (ببلايين الدولارات)	١٤,٢	١٤,٨	١٥,٠	١٧,٠	١٧,٦	١٨,٥	١٩,٢	١٥,٤
الواردات من السلع (ببلايين الدولارات)	٢٣,٨	٢٥,٢	٢٧,٠	٢٨,٦	٢٥,٩	٢٥,٤	٢٦,٦	٢٤,٥
المساعدة الإنمائية الرسمية (ببلايين الدولارات)	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٥	١٥,٢	١٦,٣	١٦,٦	١٤,٢	..
تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على أقل البلدان نموا بوصفها نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للمانحين	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٠٦	..
المبادلات التجارية الأفريقية (باستثناء جنوب أفريقيا)	١,٧	-٨,١	-٣,٥	-١,٦	-١,٧	-١,٨	٢,٨	-٠,٢

المصادر: الأونكتاد، منظمات التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مصرف التنمية الأفريقي.

ملاحظة: تشير النقطتان (..) إلى أن البيانات غير متوافرة.

٤٧ - في حين اضطلع معظم أقل البلدان نموا بإصلاحات اقتصادية منذ منتصف الثمانينات، فإن البيئة الخارجية لم تكن داعمة على الدوام. فقد واصلت المبادلات التجارية الأفريقية، التي كانت تُعاني من الكساد فعلا في الثمانينات، الانخفاض في الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥. وازدادت تلك المبادلات مرة واحدة فحسب في التسعينات بحوالي ٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٦ وانخفضت بواقع ٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، أثر الجفاف على ١٥ بلدا من أقل البلدان نموا ودمرت الحرب الأهلية في التسعينات حوالي ١٣ بلدا منها في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤[٣٢].

٤٨ - ومع أن برامج تحقيق الاستقرار قد نجحت في استعادة التوازن في مجال الاقتصاد الكلي في بعض البلدان، فقد أسفرت عنها، مع أخذ كل شيء في الاعتبار، عن نتائج محدودة. فلعدة عقود سعت سياسات التحول الهيكلي إلى الانتقال بأقل البلدان نموا من اعتمادها الغالب على الزراعة؛ ومع هذا، فإن معظم هذه الاقتصادات مازالت قائمة على الزراعة. وتوفر الزراعة ٤٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعا، و ٧٠ في المائة من فرص العمالة[٣٣]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قلة من تلك الاقتصادات تعتمد أساسا على المعادن، لا سيما النفط والنحاس والماس[٣٤]. وتسيطر على قطاعات التصنيع فيها التكنولوجيا المتدنية، والانتاج بأجور منخفضة و/أو الصناعات كثيفة الاستخدام للموارد والأيدي العاملة.

٤٩ - ومع هذا، فإن أعباء الديون المرتفعة والعوامل الخارجية تزيد أيضا حدة المشاكل التي تواجهها قطاعات التصنيع في تلك البلدان[٣٥]. وعلاوة على ذلك، فإن نقص الموارد البشرية والمؤسسات التي تيسر سير العمل السلس في الأسواق تعرقل جهودها المبذولة من أجل توسيع قطاعات التصنيع بها. ولذا، فإن الإصلاحات الداخلية ضرورية أيضا إلى حد كبير لزيادة قدرة الصناعات التحويلية في تلك الاقتصادات على المنافسة. وعلاوة على ذلك، فإن قلة من المستثمرين الأجانب والمحليين على استعداد للمخاطرة بالاستثمار في البلدان ذات البيئة التي تعوزها الضوابط التنظيمية والتي تعاني من مشاكل في البنية الأساسية وكثيرا ما تتسم البيئة الاقتصادية أو السياسية فيها بعدم الاستقرار[٣٦].

٥٠ - أما الانتعاش الاقتصادي الذي حدث مؤخرا في أقل البلدان نموا، وإن كان متواضعا، فيلزم الحفاظ عليه، مما يستلزم التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فمن الواضح أن هناك حاجة إلى دعم يقدمه المجتمع الدولي لتمكين تلك البلدان. فقد كرر زعماء مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى زائدا الاتحا الروسي، في مؤتمر قمتهم المعقود في دنفر، في حزيران/يونيه ١٩٩٧، تأكيد التزامهم الذي قطعوه على أنفسهم في ليون، في عام ١٩٩٦، بأنهم سيدعمون أقل البلدان نموا التي تحرز تقدما حقيقيا في مجال الإصلاحات الاقتصادية ودعوا إلى إيجاد "شراكة عالمية جديدة" لمساعدة تلك البلدان في جهودها الإصلاحية. وفي مؤتمر قمة الدول الصناعية الكبرى الثماني المعقود في برمنغهام، في أيار/ مايو ١٩٩٨، تعهد الزعماء بالعمل في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن توصية بإلغاء الشروط المفروضة على تقديم المعونة إلى أقل البلدان نموا، وطلبوا من تلك البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، أن تقوم بإعفاء أقل البلدان نموا من الديون الثنائية المتصلة بالمعونة أو اتخاذ إجراء مماثل[٣٧].

٥١ - ولم تحدد بالكامل الآثار السلبية المترتبة للأزمة المالية الآسيوية بالنسبة لجوانب نمو أقل البلدان نموا. وتتناقص حصائل التصدير من السلع الأساسية الزراعية والمواد الخام من أقل البلدان نموا مع انخفاض الأسعار. أما أقل البلدان نموا في آسيا، التي كانت تستفيد من البلدان التي تواجه الآن أزمة، وذلك عن طريق تحويلات العمال والمعونة والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر والفرص التي يتيحها السوق، فقد تتعرض لأكبر قدر من المعاناة. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة أقل البلدان نموا في آسيا في مجال الصادرات القائمة على كثافة الأيدي العاملة، من قبيل الملابس أو الأغذية المجمدة، قد تنخفض بسبب الانخفاض الحاد في قيمة العملات في جنوب شرقي آسيا. وقد أصبحت البلدان الآسيوية شركاء تجاريين هامين للبلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة، وأصبح بعضها، كماليزيا، مصدرا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر. وهكذا، فإن انخفاض الطلب من جنوب شرقي آسيا على السلع الأساسية والزراعية والمعادن، مع انخفاض أسعار السلع الأساسية، يشيران إلى توقعات أضعف بالنسبة لأقل البلدان نموا في أفريقيا.

باء - تدفقات الموارد الخارجية

٥٢ - يتناقض الاعتماد المتزايد لأقل البلدان نموا على المساعدة الإنمائية الرسمية تناقضا حادا مع تدهور جهود المعونة التي تبذلها البلدان المانحة. وكما لوحظ فعلا، فإن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية عموما من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وعددها ٢١ بلدا قد انخفضت إلى أدنى مستوى على الإطلاق. وتتعرض أقل البلدان نموا، علاوة على ذلك، لظلم مفرط بسبب هذا الانخفاض. ففي عام ١٩٩٠، على سبيل المثال مثلت المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا ٠,٠٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، لكنها انخفضت إلى ٠,٠٦ في المائة في عام ١٩٩٦. وينخفض هذا انخفاضا كبيرا عن الرقم المستهدف وهو ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي الذي ينبغي تخصيصه للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا[٣٨]. وفي الواقع، تسهم البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية اليوم نسبة أقل من ناتجها القومي الإجمالي تقدمها إلى مجموعة أقل البلدان نموا الحالية، التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٦٠٠ مليون نسمة، عما اعتادت أن تقدمه في عام ١٩٩٠ إلى أقل البلدان نموا التي كان عددها حينئذ ٤١ بلدا يبلغ عدد سكانها ٤٣٠ مليون نسمة.

٥٣ - وقد تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أقل البلدان نموا، بالرغم من ازدياد حجم وديناميكية الازدهار الحالي في الاستثمار[٣٩]. وفي الواقع، انخفضت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد كبير من أقل البلدان نموا في غضون العقد الماضي. وعلاوة على ذلك، ظل الاستثمار الأجنبي المباشر قاصرا على بضعة بلدان لم يصل صافي التدفقات عليها إلا إلى حوالي بليون دولار[٤٠]. وتشير الصعاب التي تواجهها أقل البلدان نموا في اجتذاب الموارد المالية الخاصة إلى ضرورة تهيئة ظروف تحبذ الاستثمار في السوق والنمو الذاتي وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

جيم - الدين الخارجي

٥٤ - ازداد مجموع الدين الخارجي المستحق على أقل البلدان نموا من ١١٤,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٣٤ بليون دولار في عام ١٩٩٦. وما زالت نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي والدين إلى التصدير مرتفعة إذ تصل إلى حوالي ثلاث مرات ونصف مرة مما هي عليه في البلدان النامية ككل. ويعتبر أكثر من نصف أقل البلدان نموا مثقلا بالديون.

٥٥ - وفي السنوات الأخيرة، وضع عدد من الخطط للتخفيف من عبء الديون لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل. وقد استفادت معظم أقل البلدان نموا من هذه الخطط سواء كانت في شكل إلغاء الديون المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، أو إعادة جدولة الديون الرسمية في نادي باريس، أو عمليات إعادة شراء الديون التجارية، أو الترتيبات المتعددة الأطراف المتعلقة بالديون.

٥٦ - وتدبير التمويل الكافي هو أيضا أحد القضايا التي يتعين على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مواجهتها عند تنفيذ البرامج الخاصة لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرتهما المشتركة لفائدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[٤١]. وتمثل الجديد في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الوصول بالبلدان المؤهلة إلى وضعية محتملة لديونها بوصف ذلك استراتيجية للخروج من مأزقها بصرف النظر عن حجم التخفيف المطلوب. ومن شأن ذلك أيضا أن يخلص تلك البلدان مما شهدته في السابق من تتابع العمليات الطويلة لإعادة جدولة الديون وترتيبات إعادة تمويلها التي بدت بغير نهاية بصرف النظر عن مدى سلامة السياسات التي تعتمدها البلدان المدينة وعن طول مدة العمل بهذه السياسات. على أنه من أجل جعل تخفيض صافي الديون كبيرا بما فيه الكفاية طلبت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إجراء تخفيضات كبيرة في تكاليف خدمة الديون المستحقة للدائنين الرسميين الثنائيين، وهو الأمر الذي عارضته بعض البلدان الدائنة، وقدمت المبادرة عمليات خاصة لخفض تكاليف خدمة الديون المتعددة الأطراف. واستلزم هذا العنصر الأخير إنشاء صندوقين خاصين في صندوق النقد الدولي (الصندوق الاستئماني لمرفق التكيف الهيكلي المعزز/البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) وفي البنك الدولي (الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون).

٥٧ - وتشترط مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على البلدان ذات الدخل المنخفض والمثقلة بالديون التي يحتمل أن تكون مؤهلة للحصول على المساعدة أن تثبت أنها اتبعت سياسة سليمة في إطار برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[٤٢]. ولهذا، يُنظر إلى التخفيف من عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أنه خاتمة المطاف في عملية طويلة وحافز على مواصلة اتباع سياسات سليمة خلال هذه العملية فضلا عن كونه وسيلة غير رسمية تضمن للدائنين عدم تبديد الموارد المقدمة من خلال التخفيف من عبء الديون. وقبل انتهاء العملية، التي تدعى "نقطة الإكمال" وعندما يُمنح التخفيف الكامل لعبء الديون، يتلقى البلد المؤهل تمويلا ضخما ويجري التخفيف من عبء ديونه.

٥٨ - ومنذ بدء العمل في برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، حصلت ثلاثة بلدان أفريقية من أقل البلدان نموا، هي أوغندا وبوركينا فاصو وموزامبيق بالاقتران مع بلد من غير أقل البلدان نموا (كوت ديفوار)، على تعهد بالمساعدة. وكانت أوغندا هي أول بلد يُنجز برنامجه فقد وصلت إلى "نقطة اتخاذ القرار" في نيسان/أبريل ١٩٩٨ (وعند نقطة اتخاذ القرار، يوافق البنك والصندوق على محتوى الصفقة النهائية للتخفيف من عبء الدين). ويبلغ مجموع مبلغ التخفيف من عبء الديون المتوقع لهذه البلدان الأربعة من المجتمع الدولي ٤,٥ بليون دولار تقريبا[٤٣]. وتُجرى مناقشات تمهيدية بشأن مالي وغينيا - بيساو.

دال - أثر العولمة على أقل البلدان نموا

٥٩ - قد تزداد سرعة تهميش أقل البلدان نموا في اقتصاد عالمي تزداد فيه العولمة والتحرير. فما زالت صادرات وواردات واستثمارات والناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا غير ذات شأن مقارنة بمثيلاتها في البلدان النامية الأخرى. وقُدرت حصة أقل البلدان نموا من الاستثمار الأجنبي العالمي بمجرد ٠,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ وقُدرت بأنها ٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بالصادرات انخفضت حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية من ٠,٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٣ في المائة في أواخر التسعينات. كما أن حصيلة أقل البلدان نموا من الصادرات منخفضة أيضا. وعلى سبيل المثال، بلغت صادرات أقل البلدان نموا ١٩,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٧، وهي تقل كثيرا عن الرقم المناظر لما صدرته الأرجنتين بمفردها خلال نفس السنة.

٦٠ - والأسواق الرئيسية لأقل البلدان نموا هي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وداخل هذه المنظمة بلدان الاتحاد الأوروبي[٤٤]. وفي الواقع استفادت أقل البلدان نموا لبعض الوقت من نظام الأفضليات المعمم لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقد نُقح نظام الأفضليات المعمم مؤخرا بما يعود بالفائدة على أقل البلدان نموا، إذ أن كثيرا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عمدت إلى توسيع نطاق الإعفاء من الرسوم لمجموعة كبيرة من المنتجات الإضافية. وعلى سبيل المثال، أدخل الاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاقية لومي، تحسينات على الشروط التفضيلية للدخول إلى الأسواق بالنسبة لعدد كبير من السلع الحساسة لصالح مجموعة البلدان الأفريقية وبلدان البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تضم ٣٩ بلدا من أقل البلدان نموا. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨، وسع الاتحاد الأوروبي من نطاق معظم الشروط التفضيلية المنصوص عليها في اتفاقية لومي لتشمل أقل البلدان نموا الأخرى. ووسعت كندا نطاق الإعفاء من الرسوم الجمركية ليشمل حوالي ٢٠٠ من المنتجات الجديدة ومنحت الولايات المتحدة الأمريكية الإعفاء لحوالي ٨٠٠ ١ من المنتجات الجديدة[٤٥]. وقد أعفت اليابان بالفعل جميع الواردات الصناعية تقريبا من أقل البلدان نموا من التعريفات والكميات القصوى المنصوص عليها في نظام الأفضليات المعمم. وبالإضافة إلى ذلك، وافق عدد من البلدان النامية أيضا على منح مزايا نظام الأفضليات المعمم لأقل البلدان نموا.

٦١ - ولكن لم توضع حلول كاملة لمشاكل وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق. إذ أنه لا يزال يطبق عدد كبير من التعريفات المرتفعة، ومن ضمنها تعريفات الذروة المرتفعة، على بعض أهم منتجاتها التصديرية في جميع الأسواق الرئيسية. وتشمل الثغرات الرئيسية في مجال تحرير الواردات من أقل البلدان نموا التعريفات المرتفعة بوجه عام المفروضة على الكثير من المنتجات الزراعية الحساسة، وعلى الواردات الزراعية التي تزيد عن الحصص التعريفية وعلى عدة منتجات للصناعات الغذائية[٤٦].

٦٢ - ورغم أن أقل البلدان نموا تتمتع إما بمعاملة الدول المعفاة من الرسوم الجمركية أو الدول الأكثر رعاية في الكثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولا سيما بالنسبة لمنتجات مدارية كثيرة، فإن منتجاتها الصناعية - كالمنسوجات والملابس والأحذية والمنتجات الجلدية - لا تزال مستثناة من فوائد نظام الأفضليات المعمم ولهذا فهي تخضع لتعريفات تصل إلى ٣٠ في المائة في بعض أسواق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦٣ - واعتمد المؤتمر الوزاري المنعقد في سنغافورة في عام ١٩٩٦، الذي ركّز الاهتمام على بناء القدرات، خطة عمل لأقل البلدان نموا. وفي تلك الخطة، اتفقت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على أن يبحثا، على أساس مستقل، إمكانات منح صادرات أقل البلدان نموا إعفاء تفضيليا من الرسوم الجمركية. ومن ثم، أعلنت ستة بلدان نامية، (تايلند وتركيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا ومصر)، في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، عن نيتها منح الأفضليات أو الإعفاء من الرسوم الجمركية لطائفة من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية المختارة الواردة من أقل البلدان نموا ضمن خطط نظام الأفضليات المعمم. وتدرس إندونيسيا وشيلي إمكانية اعتماد خطط مماثلة. وسيطبق المغرب معاملة الإعفاء من الرسوم الجمركية على واردات منتجات مختارة من أقل البلدان نموا في أفريقيا. وركزت جنوب أفريقيا والهند على تقديم امتيازات تعريفية خاصة لأقل البلدان نموا في إطار التجمعات دون الإقليمية لكل منها.

خامسا - التطلع إلى الألف سنة المقبلة

٦٤ - يواجه الاقتصاد العالمي وهو على أعتاب القرن الـ ٢١ التحديات المتمثلة في النمو والاستدامة. وكُرست المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة لشتى جوانب عملية التنمية وغيرت التصور المتعلق بما يشكل استراتيجية إنمائية صالحة للبقاء. وعلى الصعيد الدولي، يزداد تركيز التفكير حول التنمية على قضايا القضاء على الفقر مثلا، وأخذت خطط التنمية تدمج مرة أخرى الأهداف الرقمية.

٦٥ - وتدرك جميع استراتيجيات التنمية، بصرف النظر عن منشأها، أن التنمية تمثّل في المقام الأول مشروعا محليا. ولكن حتى في هذا الجانب، تغيرت التصورات المتعلقة بالسياسات المحلية "الملائمة" في أعقاب "العولمة"، واكتسبت معان كثيرة. وهكذا ازداد الإدراك بأن هناك حاجة للتكامل بين السياسات، وبأن

للتنمية أبعادا متعددة وبأنه ينبغي للسياسات أن تكون كذلك أيضا. وأخيرا، ثمة تأكيد جديد على ضرورة وضع سياسات ابتكارية لمواجهة جوانب الضعف المتزايدة والناجمة عن اتساع مد العولمة.

٦٦ - ورغم أن التحكم في التضخم يمثّل أهم السياسات المقترحة كحل لتثبيت الاستقرار، فإن البحوث التي جرت في الآونة الأخيرة تدل على أن انخفاض مستويات التضخم قد لا يضر بالنمو الاقتصادي. ثانيا، رغم أن أحد المكونات المهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يتمثل في تخفيض حالتي العجز في الميزانية والحساب الجاري، فإن هناك إدراكا الآن بأنه لا توجد صيغ أو سياسات بسيطة فيما يتعلق بالمستويين المثاليين لحالتي العجز المذكورتين. ثالثا، رغم أنه غالبا ما كان يجري تقليل شأن تحقيق استقرار الإنتاج أو العمالة، فإنه ازداد الاعتراف بأن تقليل حالات الانكماش الاقتصادي الرئيسية أو تفاديها، ينبغي أن يكون واحدا من أهم الأهداف الطويلة الأجل للسياسة العامة، لأن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لحالات الإنكماش يمكن أن تكون مدمرة. رابعا، رغم أن الكثير من السياسات في مطلع التسعينات كان يستند إلى مبدأ "الحد من تدخل الدولة"، أعيد تسليط الضوء الآن على "تحسين تركيز الحكومة على المبادئ الأساسية - كالسياسات الاقتصادية، والتعليم الأساسي، والصحة، والطرق، والقانون والنظام، وحماية البيئة..."[٤٧]. وهكذا فإن هناك إدراكا الآن بأن الأهداف أصبحت أكثر تداخلا مما كان يعتقد في السابق، وبالتالي فإنه يلزم وضع مجموعة أوسع من الصكوك الخاصة بكل بلد.

٦٧ - وما يعنيه هذا ضمنا، ليس فقط من أن وضع مجموعة من السياسات المتعددة الجوانب يبدو أنه من الشروط الضرورية للنمو، ولكن أي سياسة قد لا تكون كافية وحدها[٤٨]. ولذلك فإن هناك ضرورة لتحقيق "التكامل بين السياسات" المحورية يتوقف عليها "نجاح" التنمية. ولا يكفي العمل على جبهة واحدة. بل يبدو أن هناك منافع يعزز الواحد منها الآخر للسياسات التي تمثّل مجتمعة عاملا حاسما للنمو. ويشيع الاستشهاد بالانفتاح على التجارة والاستثمار والمالية كعناصر مكونة لهذه "المجموعة المتكاملة من السياسات". ولكن الأمر يحتاج أيضا إلى التأكيد مجددا على سياسات ابتكارية مقترنة بتشديد أكبر على مخاطر العولمة والتغلب على عوامل الضعف وضرورة وضع هذه السياسات.

٦٨ - وانسجاما مع وضع منظور أوسع للسياسات، أشارت جمهورية ألمانيا الاتحادية، مثلا، إلى أن "تعاونها الإنمائي موجه نحو ثلاثة مجالات للتركيز: تخفيف حدة الفقر، وحماية البيئة والموارد، والتعليم والتدريب"[٤٩]. وبالمثل فإن الحكومة الدانمركية جعلت "تخفيف حدة الفقر" أحد أهدافها، ولكي تضمن وصول مساعدتها إلى الفقراء، فإن ١٨ بلدا من أصل ٢٠ بلدا يستفيد من برامج الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية ينتمون إلى مجموعة أقل البلدان نموا[٥٠]. واتخذت الحكومة الفنلندية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قرارا من حيث المبدأ بشأن التعاون الإنمائي، عندما أعادت تأكيد التزامها بالوصول مجددا إلى هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي لأغراض التعاون الإنمائي. وشرعت الحكومة، كخطوة متوسطة الأجل، في زيادة ميزانية التعاون الإنمائي إلى ٠,٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٠. والقرار الذي اتخذ من حيث المبدأ يعزز أيضا الأهداف الرئيسية للتعاون الإنمائي الفنلندي، أي "تخفيف حدة الفقر، ومكافحة الأخطار البيئية العالمية من خلال مساعدة البلدان النامية على إيجاد حلول لمشاكلها البيئية، والعمل على تحقيق

المساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان"[٥١]. وبالمثل، فإن المساعدة الإنمائية الهولندية متعددة الأبعاد، وتركز بقوة على السياسة الاجتماعية وتحسين البيئة، وإعطاء الأولوية لأفقر البلدان. وفي مطلع عام ١٩٩٧، تمت ترجمة هذه الأهداف الرئيسية إلى خمسة أهداف يمكن قياسها بسهولة، وسوف يستمر استخدامها كأولويات لميزانية عام ١٩٩٨. وهكذا خصصت أكبر نسبة مئوية من هذه الميزانية في عام ١٩٩٨ للتنمية الاجتماعية[٥٢].

٦٩ - وعلى غرار الكثير من خطط التنمية، تركز عمان والنيجر الاهتمام بالمثل على عدد من الأهداف الإنمائية المتعددة الأبعاد.

سادسا - دور منظومة الأمم المتحدة

٧٠ - منذ بداية العقد، زاد تركيز المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمت تحت رعاية الأمم المتحدة على الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية، ويمكن الإفادة من تبني المواضيع التي توصل المجتمع الدولي الى اتفاق بشأنها في مجال تحديد الأولويات والسياسات المتعلقة بالتنمية. وانتهت سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي بدأت في مطلع العقد بعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية حيث تم الالتزام في إعلان روما المتعلق بالأمن الغذائي العالمي[٥٣] بمواصلة الجهود من أجل القضاء على الجوع في جميع البلدان. وأجرت الجمعية العامة استعراضا لفترة الخمس سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٧؛ ومن المزمع إجراء استعراضات أخرى لخمس سنوات في عام ١٩٩٩ بالنسبة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي عام ٢٠٠٠ بالنسبة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفي عام ٢٠٠١ بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). ويعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنشاط أيضا في مجال الترويج لعملية متابعة متكاملة ومنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وعقد المجلس دورة استثنائية مكرسة لهذه القضية في أيار/ مايو ١٩٩٨. وسيعقد اجتماع غير رسمي في عام ١٩٩٩ للنظر في الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية والوطنية ذات الصلة بشأن المؤشرات الرئيسية لقياس ما أحرز من تقدم نحو تنفيذ عملية متابعة متكاملة ومنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة.

٧١ - وأقرت الجمعية العامة، بقرارها ٢٤٠/٥١ المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، خطة للتنمية، ترد في مرفق ذلك القرار، لتنشيط شراكة مجددة ومعززة من أجل التنمية، بناء على نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة. وتعدد الصك العناصر الرئيسية للتنمية - كالنمو الاقتصادي، والتجارة، والمالية، والعلوم والتكنولوجيا، والقضاء على الفقر، والعمالة، وتنمية الموارد البشرية مثلا - كما تركز من جديد على دور الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة الشعبية وسلامة أسلوب الحكم وتمكين المرأة. وبهذا فإنها توفر إطارا شاملا للتعاون الدولي في مجال التنمية. وتمثل أيضا خطوة رئيسية في الإعراب عن التوافق الدولي في الآراء حول تنوع وجهات النظر المتعلقة بأهداف ومتطلبات التنمية

الاجتماعية والاقتصادية. وأخيرا، فإنها توفر توليفا عمليا للبرامج المتعددة الأوجه التي تناولتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت في التسعينات.

٧٢ - وأكدت الاستراتيجية أن إعادة تنشيط التنمية وتسريع خطواتها يتطلبان بيئة اقتصادية دولية ديناميكية وداعمة وسياسات حازمة على الصعيد الوطني[٥٤]. كما تنص الاستراتيجية الإنمائية الدولية على أن تضطلع الأمم المتحـــدة في هذا المجال بدورها على النحو المحدد في أحكام ميثاقها والمتصلة بمهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال تنسيق السياسات والإدارة الاقتصادية الكلية على الصعيد الدولي[٥٥]. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري المجلس حوارا رفيع المستوى حول السياسات في كل عام مع رؤساء المؤسسات الماليـة والتجارية الدولية. وبشكل خاص، تناول المجلس في جزئه الرفيع المستوى لعام ١٩٩٧ موضوع "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة" واعتمد الاستنتاجات المتفق عليها في القرار ١٩٩٧/١[٥٦] وتقوم منظومة الأمم المتحدة بمتابعته وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧.

٧٣ - وأكدت الاستراتيجية الإنمائية الدولية ضرورة زيادة تماسك الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من خلال توثيق عرى التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات واتخاذ تدابير تنظيمية تعزز مساهمة المنظومة في التنمية[٥٧]. وفي هذا الخصوص، اعترفت لجنة التنسيق الإدارية بأهمية وضع أهداف مشتركة تتعلق بالسياسات، وانتهاز جميع الفرص المتاحة لإقامة تعاون بين البرامج وتوحيد القدرات والموارد توحيدا فعالا في المنظومة كلها على مستوى المقار والمستوى الميداني على السواء. والأعمال التي أنجزتها فرق العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية والتوصيات التي قدمتها توفر قاعدة متينة لمتابعة الجهود من أجل حشد دعم منظومة الأمم المتحدة لتنسيق عملية المتابعة للمؤتمرات. وأدى الإحساس القوي بالالتزام والتعاون اللذين نشأ بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في فرق العمل إلى زيادة الوعي بضرورة متابعة الحوار بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وبين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية بغية تحقيق أهداف المؤتمرات.

٧٤ - واستمر تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات في شتى المجالات. فعلى سبيل المثال، أيدت لجنة التنسيق الإدارية في نيسان/أبريل ١٩٩٧، في مجال التنمية الريفية والأمن الغذائي، اقتراحا تقدمت به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإنشاء شبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي التابعة للجنة التنسيق الإدارية بدلا من اللجنة الفرعية السابقة للتنمية الريفية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وعلى الصعيد القطري، تتألف الشبكة من أفرقة مواضيعية معنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي أنشئت في إطار نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة. وعلى مستوى المقار، تشمل الشبكة ٢٠ منظمة مهتمة من مؤسسات الأمم المتحدة تشارك في الأفرقة على الصعيد القطري وتدعمها. وتشكل الشبكة التي يشارك في تنسيقها ودعمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالتعاون الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي آلية للمتابعة المشتركة بين الوكالات لمؤتمر القمة العالمي للأغذية. وعلاوة

على ذلك، اضطلعت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بأنشطة تدريب مشتركة تتعلق بقضايا الأمن الغذائي.

٧٥ - ويشمل التعاون بين البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي على المستوى الميداني جميع المجالات الرئيسية تقريبا لأنشطة التنمية التي تدعمها المعونة الغذائية ومن ضمنها إدارة الموارد الطبيعية وإصلاح الهياكل الأساسية وتطويرها وتنمية الموارد البشرية وزيادة فرص العمل للفقراء.

٧٦ - ويتعاون برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن كثب. وتركّز مذكرة تفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي الاهتمام، ضمن أمور أخرى، على تحديد المنتفعين وتقييم الاحتياجات والرصد والإبلاغ والالتزامات تجاه المرأة والطفل ووضع خطط عمل مشتركة في الميدان. وتغطي مذكرة التفاهم بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة جوانب مهمة من المسؤوليات المشتركة عن توفير برامج مساعدة شاملة فيما يتصل بالصرف الصحي والصحة والمياه وحماية الطفل.

٧٧ - وتنص الاستراتيجية الإنمائية الدولية على أن تتخذ الأجهزة والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة تدابير المتابعة ذات الصلة بجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٥٨]. وفي نهاية الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨، أجرى المجلس مناقشة رفيعة المستوى بشأن موضوع "الوصول إلى الأسواق: التطورات المستجدة منذ جولة أوروغواي، والآثار والفرص والتحديات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقلها نموا، في سياق العولمة". وفي نهاية المناقشة، اعتمد المجلس، ولأول مرة في تاريخه، بلاغا وزاريا(E/1998/L.13) وفر حافزا سياسيا للمفاوضات التجارية تحت رعاية منظمة التجارة العالمية.

٧٨ - وفي مجال السياسة الزراعية، كثفت منظمة الأغذية والزراعة أنشطتها خلال السنتين الماضيتين في مجال مساعدة البلدان النامية على إدماج السياسة التجارية في السياسة الزراعية العامة وفي تقييم آثار إصلاحات السياسة العامة في مجال التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف، لا سيما في إطار اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة. وقدمت أيضا منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بمعايير المواد الغذائية ونوعيتها وسلامتها. وتشترك أيضا منظمة الأغذية والزراعة مع منظمات دولية أخرى في تنفيذ خطة العمل لصالح أقل البلدان نموا التي اعتمدها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة والرامية إلى تحسين القدرات العامة لأقل البلدان نموا على مواجهة التحديات والفرص التي يطرحها النظام التجاري الجديد.

٧٩ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية على تطوير التوجيه وتحديد الوسائل والأساليب اللازمة لتشجيع التعاون الدولي لجعل السياستين البيئية والتجارية داعمتين إحداهما للأخرى من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وتوصل مؤخرا برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة إلى تحقيق توافق في الآراء حكومي دولي بشأن نص اتفاقية لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية. وستحدد الاتفاقية قائمة إنذار دولية وتساعد الدول النامية على الحصول على المعلومات الضرورية لحماية نفسها من الآثار الصحية والبيئية الخطرة المترتبة على تجارة المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة.

٨٠ - ولا يزال القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق المزيد من المساواة في توزيع الدخل والتنمية البشرية من التحديات الرئيسية. ولا يزال القضاء على الفقر هدفا أوليا في نظر أعضاء لجنة التنسيق الإدارية. واعتمدت لجنة التنسيق الإدارية بيانا يتعلق بالسياسة العامة للالتزام بالعمل من أجل القضاء على الفقر، مؤكدة على ضرورة تحديد أولويات مشتركة، وداعية إلى العمل على مواجهة الفقر على نطاق أوسع، بالمشاركة الكاملة للحكومات وجميع الجهات الأخرى النشطة في مجال التنمية في المجتمع. ودعت كذلك إلى تمكين الفقراء، وإلى اشتراكهم ومشاركتهم بفعالية في استراتيجية التخفيف من حدة الفقر، وتحسين إمكانية وصول الفقراء إلى المؤسسات، مثل مؤسسات الجهازين السياسي والقضائي. وأكدت على الحاجة إلى وضع سياسات وشروط لتمكين البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان النامية منها، من جني المنافع التي تتحقق من العولمة في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا.

٨١ - وتساهم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من خلال أنشطتها في القضاء على الفقر. ويساعد برنامج الأغذية العالمي على بناء الأصول وتشجيع الفقراء على الاعتماد على الذات من خلال مشاريع الغذاء مقابل العمل. ويجري التأكيد بقوة على تمكين المرأة؛ وتشمل بعض الالتزامات الرئيسية: توجيه ٦٠ في المائة من موارد البرنامج إلى النساء الموجودات في ظروف تكون فيها اللامساواة بين الجنسين على أشد ما يكون؛ وتخصيص موارد تعليمية (٥٠ في المائة) من أي برنامج قطري بحيث تستهدف الفتيات؛ وتحسين إمكانية وصول المرأة الى صنع القرار بشأن تصميم المشاريع وإدارة المواد الغذائية، وزيادة جمع البيانات المصنفة بحسب الجنس وتحليلها ورصد المنافع المباشرة للمرأة بانتظام.

٨٢ - وتؤكد أنشطة التخفيف من حدة الفقر في برنامج اليونسكو لإدارة التحولات الاجتماعية على تعزيز القدرات الإجرائية للفقراء، مع تنفيذ عدد من المشاريع في مجالات مثل تنمية المناطق الحضرية، وأسباب الفقر الثقافية والعرقية، والقضاء على الفقر في المناطق الريفية، والمرأة والفقر. وأنشأت اليونسكو ضمن مركز تبادل المعلومات التابع لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية مصرف بيانات لأفضل الممارسات يركز على القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي تكون مهمته جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالمشاريع من جميع أنحاء العالم للمساعدة على إيجاد حلول فعالة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية، والتشرد، والمرأة والمساواة بين الجنسين والمشاركة المجتمعية. وسيتم بالتعاون مع مصرف

غرامين إنشاء نظام معلومات عن برامج الائتمان الصغير كجزء من مركز تبادل المعلومات التابع لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية.

٨٣ - وفيما يتعلق بالأنشطة في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، وفرت اليونسكو التعليم والتدريب الرسميين وغير الرسميين فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية، لا سيما للفتيات والنساء في المناطق الفقيرة. ويدعم أيضا برنامج الأغذية العالمي تنمية الموارد البشرية من خلال مشاريع المعونة الغذائية التي ينفذها؛ ومن خلال أعماله الرامية إلى منع انتقال الفقر إلى أجيال المستقبل من خلال برامجه للأغذية التكميلية التي كثيرا ما تكمل البرامج الأخرى المتعلقة برصد التغذية، والتربية الغذائية، والتحصين، وتشجيع الممارسات الصحيحة في مجال الصحة والتغذية.

٨٤ - وينبغي استهداف الإمداد غير المشروع بالعقاقير المخدرة وتشجيع التنمية الريفية بوصفه جزءا لا يتجزأ من استراتيجية القضاء على الفقر. ولدعم جهود الحكومات في البلدان النامية، أقام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تعاونا تقنيا في مجال تشجيع برامج التنمية البديلة كوسيلة للقضاء على الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وشجرة الكوكا. ويتكون حجم المساعدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في التنمية البديلة في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٦ بحسب المناطق مما يلي: ١٥١,٣ مليون دولار لأمريكا اللاتينية (٥٨ في المائة من مجموع استثمار برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مجال التنمية البديلة)؛ ٥٨,٠ مليون دولار لجنوب غرب آسيا (٢٢ في المائة)؛ و ٥٢,٤ مليون دولار لجنوب شرق آسيا (٢٠ في المائة).

٨٥ - ولا يزال تدهور البيئة يشكل مصدر قلق بالغ لجميع البلدان كما لوحظ ذلك في الإعلان والاستراتيجية. ويسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال أنشطته في النهوض بالتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان، الذي يشكل هدفا هاما في الاستراتيجية الإنمائية الدولية والإعلان وخطة التنمية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية، بمساعدة البلدان في تصميم وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحقيق المنافع البيئية العالمية عن طريق الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع الإحيائي[٥٩]، وتغير المناخ[٦٠]، وطبقة الأوزون بموجب، واتفاقات مكافحة التلوث في المياه الدولية. ويمكن اعتبار أن الاتفاقات العالمية التي أبرمت مؤخرا في المجال البيئي، لا سيما بشأن تغير المناخ، والتنوع الإحيائي، وطبقة الأوزون، والنفايات الخطرة، قد وفرت حافزا لكل من التعاون الاقتصادي والتعاون الإنمائي.

٨٦ - واستجابة لتوجيهات السياسة العامة التي وضعتها الجمعية العامة والمؤتمرات العالمية بشأن البيئة والتنمية، حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مهمته، وأعطى شكلا جديدا لهيكل برنامجه ومجال تركيزه ومحتواه، ونقح طرائق عمله مع التأكيد على اللامركزية، والشراكات، ورعاية فئات مستهدفة جديدة وتعزيز التحالفات القديمة. ولمساعدة المجتمع الدولي بفعالية أكبر في جهوده الرامية إلى عكس اتجاه التدهور البيئي، ولتيسير دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشجيع التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة،

حدد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة عشرة المعقودة في عام ١٩٩٧ الدور والعناصر الأساسية في الولاية المحددة الأهداف لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المستعاد حيويته[٦٠]. وبالإضافة إلى دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في بناء توافق الآراء بشأن السياسة البيئية، فإنه مافتئ أيضا يطلب إليه القيام بدور الجهة الميسرة والمنسقة في تعبئة المساعدة الدولية لمواجهة حالات الطوارئ البيئية (مثل الحرائق التي شبت في الغابات الإندونيسية).

٨٧ - ويستخدم برنامج الأغذية العالمي موارده الغذائية للمساعدة على حماية وتعزيز البيئة في سياق المجتمعات المحلية التي تعاني الجوع والفقر. ويشمل مجال تدخل برنامج الأغذية العالمي توفير العمالة من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل في مجال حفظ الغابات والتربة والمياه، والحوافز الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية والإنتاج الزراعي من خلال الري الصغير النطاق، ودعم إصلاح موارد الأرض وحمايتها.

٨٨ - لا تزال العديد من الأهداف والمقاصد المحددة في الإعلان والاستراتيجية لم تتحقق ولم يعد يفصلنا عن الألفية الجديدة سوى أقل من سنتين. وعلى سبيل المثال، فقد انخفضت الإنجازات انخفاضا كبيرا عن معدل النمو المتواصل البالغ ٧ في المائة المشار إليه في الاستراتيجية الإنمائية الدولية. ولإحراز المزيد من التقدم لا بد من اتخاذ إجراءات على الصعيدين المحلي والدولي. وبالتأكيد فإنه ليس من الصعب تبرير الأنشطة الدولية المتضافرة إذ أن الاقتصاد العالمي أصبحت مترابطة أكثر من ذي قبل بكثير. وتشهد الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة على ذلك. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير قوية لتهيئة الظروف الخارجية الداعمة المنصوص عليها في الإعلان والاستراتيجية الإنمائية الدولية من أجل تعزيز الرؤية الواسعة للتنمية، كما عرفتها مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية المعقودة في التسعينات.

٨٩ - بيد أن أي استراتيجية إنمائية ليست أقوى من أضعف حلقة من حلقاتها. والى جانب الأنشطة الجارية على الجبهة الدولية يجب صياغة سياسات إنمائية ملائمة. وفي هذا اعتراف متزايد بضرورة توخي نهج موحد في مجال التنمية لوضع مزيج من السياسات خاص بكل قطر. ويبدو أن من الضروري وضع مجموعة سياسات متعددة الأبعاد ذلك أن سياسة واحدة لا يمكن أن تكون كافية. ولذلك يبدو أن تكاملات السياسات التي يعتمد عليها "نجاح" التنمية أمر حيوي. وهذا بدوره يتطلب تأكيدا جديدا على السياسات الابتكارية وعلى الحاجة إليها، مع التركيز أكثر على إدارة العولمة والتغلب على مواطن الضعف. ولزام على جميع أعضاء المجتمع العالمي التعاون من أجل الاضطلاع بهذه المهمة.

٩٠ - واستجابة السياسات لواقع "الاقتصاد العالمي المعولم" الجديد أمر حيوي. ومن الأمور الحاسمة تحديد مدى الفعالية التي يواجه بها الانفتاح. وفي اقتصاد معولم، يجب أن يقابل الإصلاحات في مجالات سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسة التجارية، وتحرير التجارة وتحويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص، إصلاحات أكثر عمقا للمؤسسات السياسية، والجهاز البيروقراطي والجهاز القضائي، فضلا عن إنشاء شبكات أمان اجتماعية، وهكذا، يجب وضع استراتيجية محلية للإصلاح المؤسسي، ضمن أمور أخرى، لتكمل

استراتيجية الانفتاح الخارجية. بيد أن الدور الملائم للدولة ومختلف مؤسساتها "يتغير مع مستوى التنمية وتحدياتها المحددة"[٥٩]. ولذلك فإنه يتعين بحث وضع مزيج من السياسات الملائمة والإصلاحات المؤسسية على أساس كل بلد على حدة.

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة دإ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/ مايو ١٩٩٠، الفقرة ١٢ من المرفق.

(٢) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ١٨.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٧.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ١٤.

(٦) انظر تقرير الأمين العام بشأن الإعلان (A/47/397) وبشأن الاستراتيجية (A/47/270-E/1992/74) وبشأن تنفيذ الإعلان والاستراتيجية (A/47/328).

(٧) قرارا الجمعية العامة ١٢٥/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

(٨) قرار الجمعية العامة ٩٢/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

(٩) قرار الجمعية العامة ١٧٣/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

(١٠) للاطلاع على التفاصيل، انظر الفصل الثاني من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٨ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.II.C.1 و Corrigenda).

(١١) انخفض معدل العمر المتوقع في بعض البلدان في أفريقيا - لا سيما تلك المتأثرة بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز. وإضافة الى ذلك، فإن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي تعاني فيها البلدان من تزايد معدلات سوء التغذية منذ أوائل التسعينات. وارتفعت النسبة المئوية للأطفال الناقصي الوزن في عدد من البلدان ذات الاقتصادات الراكدة. انظر حالة الأطفال

في العالم، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، (اكسفورد، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٨).

(١٢) البنك الدولي، "تمويل التنمية العالمية لعام ١٩٩٨، تحليل وجداول موجزة"، صفحة ٣.

(١٣) انظر تقرير الأمين العام بشأن التدفقات والتحويل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/53/228).

(١٤) للاطلاع على مناقشة للتدابير الرامية الى خفض الخطر المتمثل في قابلية التأثر بالأزمات المالية، انظر الفصل الأول من "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٨"، الصادرة (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.II.C.1)؛ وتقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٨، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.II.D.6)؛ وتقرير "التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية" تقرير الأمين العام (A/53/398).

(١٥) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ...، ١٩٩٨، الجدول ألف - ٢٥.

(١٦) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦/٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، الفقرة ٤٣.

(١٧) يرجع هذا، جزئيا إلى أن الحرب الأهلية أو الأحوال الاقتصادية أو السياسية حالت دون تقديم مساعدة إنمائية رسمية كبيرة إلى العديد من كبار المستفيدين .

(١٨) Joseph E. Stiglitz and Lyn Squire, "International Development: Is it Possible", Foreign Policy, Spring 1998.

(١٩) Craig Burnside and David Dollar, "Aid, Policies and Growth" "المعونة والسياسات والنمو" البنك الدولي، ورقة عمل رقم ١٧٧٧، (واشنطن، عاصمة الولايات المتحدة، البنك الدولي، نيسان/أبريل ١٩٩٧).

(٢٠) كان البنك الدولي رائدا في تنسيق نحو ٢٠ من الدائنين. وكان صندوق النقد الدولي رائدا فيما يتصل بالدائنين الثنائيين. وفي هذه الأثناء أعلن نادي باريس أنه على استعداد لزيادة الجانب التساهلي في إعادة جدولة الديون من ٦٧ في المائة إلى ٨٠ في المائة ("أحكام ليون") في إطار مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(٢١) للاطلاع على تفاصيل برنامج مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا على نطاق المنظومة، DPI/1970، إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة، آذار/ مارس ١٩٩٨.

(٢٢) انظر "الوثائق القانونية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي جرت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994.7).

(٢٣) Peter Hoeller, N. Girouard and A. Colecchia, "The European Union's Trade Policies and their Economic Effects", OECD, Economics Department Working Paper No. 194, 4 May 1998.

(٢٤) على سبيل المثال، كان لدى المكسيك نحو ١٠٠ من هذه الإجراءات سارية حتى منتصف عام ١٩٩٧ (Peter Hoeller, N. Girouard and A. Colecchia, Economic Effects, p. 1) في الموضع المشار إليه آنفا).

(٢٥) منظمة التجارة العالمية، اللجنة المعنية بممارسات مكافحة الإغراق، الوثيقة G/ADP/N/35/ARG، ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨.

(٢٦) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر، منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي لعام ١٩٩٧ (جنيف، ١٩٩٧).

(٢٧) انظر، منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي لعام ١٩٩٧ (جنيف، ١٩٩٧).

(٢٨) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر النشرة الإخبارية لمنظمة التجارة العالمية، Focus Newsletter، العدد رقم ٢٥، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

(٢٩) في الواقع، أبلغت مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) ومنظمة التجارة العالمية بإنشاء ما يزيد عن ١٠٠ اتفاق إقليمي (وإن كانت لا تبقى كلها قيد التنفيذ)، في الفترة ما ين عام ١٩٤٧ وأوائل عام ١٩٩٥. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، قررت منظمة التجارة العالمية إنشاء لجنة معنية بالاتفاقات التجارية الإقليمية. وكانت إحدى القضايا المطروحة تتعلق بكيفية إبلاغ البلدان الأطراف في اتفاقات التجارة الإقليمية عن عملياتها، مع بذل جهود لتوحيد شكل التقارير (انظر، منظمة التجارة الدولية Trading into the Future، الطبعة الثانية، شباط/فبراير ١٩٩٨).

(٣٠) يؤكد الذين يركزون الاهتمام على آثار عمليات نقل التكنولوجيا أن "الانفتاح للتجارة الدولية يعتبر مساويا، من الناحية الرسمية، للتقدم التكنولوجي، بالنسبة لجميع الجوانب الاقتصادية. فكلاهما يؤدي إلى وجود كم اقتصادي أكبر مما يمكن أن تترتب عليه إعادة توزيع الدخل بعض الشيء" (انظر Dani Rodrik, Has Globalization Gone Too Far?, Washington, DC, Institute for International Economics, March 1997, p. 31).

(٣١) Peter D. Sutherland and John W. Sewell, "The Challenges of Globalization", تحديات العولمة، تعليقات لموظفي مجلس التنمية لما وراء البحار، ١٩٩٨.

(٣٢) النفقات العسكرية والاجتماعية العالمية ١٩٩٣؛ ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، سنوات مختلفة.

(٣٣) للاطلاع على تحليل إضافي، انظر الأونكتاد، أقل البلدان نموا؛ تقرير عام ١٩٩٥، الفصل: استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل الثالث المعنون ، قطاع التصنيع في أقل البلدان نموا: الأداء والقضايا والسياسات. (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.D.2).

(٣٤) تتركز أغلبية صادرات أقل البلدان نموا في مجرد منتجين أو ثلاثة منتجات تستأثر بما يربو على ٧٠ في المائة من مجموع الصادرات. ومنتجات التصدير الرئيسية لأقل البلدان نموا هي النفط الخام والبن والماس والقطن والجوت والنحاس والكوبالت والسمك والأسماك والأصداف البحرية والخشب المداري والموز. وبالإضافة إلى ذلك، تُصدر جميع تلك المنتجات تقريبا كمواد خام. انظر منظمة التجارة العالمية، "وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق: أين توجد العقبات؟" ورقة أعدتها أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *WT/LDC/HL/19، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

(٣٥) انظر: A. Adenikinju and S. Olofin, "Economic Policy and Manufacturing sector Growth Performance in Africa", University of Ibadan, Ibadan, Nigeria, 1998.

(٣٦) منظمة التجارة العالمية، "وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق: أين توجد العقبات؟" ورقة من إعداد أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي *WT/LDC/HL/19، مؤرخة ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، ص ١٣ من النص الإنكليزي.

(٣٧) انظر البلاغ الصادر عن مؤتمر قمة برمنغهام، ١٥-١٧ أيار/ مايو ١٩٩٨، الفقرة ٧.

(٣٨) الأونكتاد، برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، جنيف ١٩٩٢ (منشور الأمم المتحدة، A.91.II.D.20).

(٣٩) على سبيل المثال، بالنسبة للبلدان الواقعة جنوب الصحراء في أفريقيا، حيث يوجد معظم أقل البلدان نموا، كان متوسط نصيب الفرد ٢٧ دولارا من المعونة و ٣ دولارات للفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٧. وبالمقابل تلقت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٣ دولارا للفرد من المعونة و ٦٢ دولارا للفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتهدف المبادرات المتخذة أخيرا لحفز التقدم

الإنمائي في أفريقيا إلى الاستجابة لأوجه التباين هذه. (مصدر التقديرات: نشرة إخبارية صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الصفحة ١ (من النص الانكليزي).

(٤٠) في عام ١٩٩٦، كان أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر من أقل البلدان نموا هو أنغولا التي قُدر التدفق عليها بمبلغ ٢٩٠ مليون دولار. وتلقت جمهورية تنزانيا المتحدة، ثاني أكبر متلق، ١٩٠ مليون دولار، وتلقت أوغندا ١٣٥ مليون دولار. وتلقت باقي أقل البلدان نموا في أفريقيا تدفقات استثمار أجنبي مباشر تتراوح من مليون دولار إلى ٣٠ مليون دولار. وكانت فانواتو أكبر مستفيد بين أقل البلدان الجزرية نموا في المحيط الهادئ وتلقت ٣٦ مليون دولار تلتها جزر سليمان. ولم يتلق كثير من أقل البلدان نموا تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٦، ولم يكن بعضها ضمن البلدان المستفيدة منذ عام ١٩٩١ (مصدر البيانات: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية).

(٤١) يعتمد هذا الفرع اعتمادا كبيرا على الفصل الثالث من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٨.

(٤٢) بصفة عامة، يتوقع أن يتطلب إكمال إقامة الدليل على اتباع سياسات سليمة ست سنوات، لكن التزام المجتمع الدولي بالترتيب النهائي للتخفيف تتضح إماراته في منتصف المدة تقريبا عندما يوافق مجلسا الصندوق والبنك على محتوى الصفقة النهائية للتخفيف من عبء الديون. ويتم التوصل إلى ذلك الاتفاق فيما يُدعى بـ "نقطة اتخاذ القرار".

(٤٣) ألاساني د. أواتارا، نائب عضو مجلس الإدارة المنتدب، صندوق النقد الدولي، جلسة إحاطة إعلامية غير رسمية للجنة الثانية التابعة للجمعية العامة بعنوان "أفريقيا: التطورات الأخيرة والعولمة"، نيويورك، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الصفحة ٣ (من الأصل الانكليزي).

(٤٤) "الوصول إلى الأسواق، التطورات المستجدة منذ جولة أوروغواي والآثار والفرص والتحديات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقلها نموا، في سياق العولمة وتحرير التجارة" كان الموضوع الرئيسي للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عُقد في تموز/يوليه ١٩٩٨. واشتركت أمانتا الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في إعداد التقرير للمناقشة (E/1998/55، المرفق). وانظر أيضامشروع البيان الرئاسي المقدم من رئيس المجلس (E/1998/L.13).

(٤٥) يعتمد هذا الفرع اعتمادا كبيرا على التقرير المشار إليه من قبل الذي أعدته أمانتا الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية (E/1998/55).

(٤٦) انظر E/1998/55، الفقرة ٤٦ من المرفق.

(٤٧) جوزيف إي. ستغليتز، "مزيد من الصكوك وأهداف أوسع: التحرك نحو توافق الآراء بعد واشنطن"، جامعة الأمم المتحدة ١٩٩٨، المعهد العالمي للمحاضرة السنوية في بحوث التنمية، الانتقال، البنك الدولي، حزيران/يونيه ١٩٩٨.

(٤٨) انظر مثلا جاهانغير عزيز وروبرت ف. وستكوت، "السياسات المتكاملة وتوافق الآراء في واشنطن"، ورقة عمل لصندوق النقد الدولي، (العاصمة الأمريكية واشنطن، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

(٤٩) رد ألمانيا.

(٥٠) وزارة الخارجية، المساعدة الإنمائية للدانمرك، ١٩٦٦، (الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، الدانمرك).

(٥١) رد حكومة فنلندا.

(٥٢) ميزانية التعاون الدولي لهولندا، ١٩٩٨، وزارة خارجية هولندا، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

(٥٣) انظر "تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، الجزء الأول (WFS 96/REP) (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٧)، التذييل.

(٥٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، المجلد رقم ٤١ (A/45/41)، الفقرة ٢١.

(٥٥) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٧.

(٥٦) انظر ظ٥٢ظ٣، الفقرة ٥ من الفصل الثاني.

(٥٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، المجلد رقم ٤١ (A/45/41)، الفقرة ١٠٥.

(٥٨) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٦.

(٥٩) انظر اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز النشاط البرنامجي للقانون البيئي والمؤسسات البيئية) حزيران/يونيه ١٩٦٢).

(٦٠) A/AC.237/12 (Part I)/Add.1 و Corr.1، المرفق.

(٦١) إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة على النحو الواردف في الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/52/25)، مقرر مجلس الإدارة ١/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧.

(٦٢) انظر الدراسة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٨ ... الفقرة العشرون في "لمحة عامة".